



الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين

المحاماة إبان الحقبة الاستعمارية

لمحة موجزة عن الدور الوطني للمحاميين التونسيين في الحركة الوطنية

أول نص تشريعي أسس للمحاماة في تونس بشكلها العصري هو الأمر العلي عدد 208 الصادر في أكتوبر 1885 على الرغم من أن ممارسة المحاماة بدأت بالتزامن مع ظهور المحاكم القنصلية وفقا لأحكام مرسوم 26 نوفمبر 1841 الذي كان ساري المفعول بالجزائر المستعمرة الفرنسية والمُنظم لمهنة المحامي أو ما كان يعرف آنذاك ب:

« la profession de défenseur » وكان يطلق على أصحاب هذه

المهنة صفة « défenseur ou avocato »

ولكن إلى جانب أصحاب هذه المهنة الذين كان أصحابها يتمتعون بوجاهة إجتماعية كانت هناك مؤسسة أخرى قائمة للدفاع هي مؤسسة الوكيل وهو ما يمكن إعتباره محام من الدرجة الثانية بحكم أن أصحاب هذه المهنة هم خريجي التعليم الزيتوني ممن يحدقون القراءة والكتابة وتعهد إليهم نيابة منوبيهم أمام المحاكم التونسية الشرعية وتتم تس مיתهم بمجرد أمر من الباي دون أية شروط خاصة منظمة بنص تشريعي.

ومع بداية القرن العشرين تمكن بعض خريجي المعهد الصادقي من مواصلة دراسة الحقوق بالجزائر وفرنسا والحصول على الإجازة وبالتالي الترسيم بجدول المحامين.

ثم إنضاف إليهم خريجو أول مدرسة حقوق بتونس أسست سنة 1922 التي أتاحت تخريج بعض الإ طارات للإدارة التونسية كما مكنت البعض الآخر من مواصلة التعليم بالجزائر وفرنسا والحصول على الإجازة والإلتحاق بالمحاماة التي كان شرطها الترسيم بها بمجرد الحصول على الإجازة في الحقوق.

من ضمن هؤلاء الرواد نذكر علي باش حامبه 1876-1918 الذي كان كذلك من رواد الصحافة التونسية والمسجل بمجدول المحاماة في 1906 وهو مؤسس جريدة "التونسي" أولى الصحف الوطنية وبعد "أحداث الجلاز" تم نفيه إلى فرنسا ومنها إنتقل إلى تركيا التي التحق فيها بوزارة الشؤون الخارجية وتوفي بها سنة 1931 وذلك في 31 أكتوبر تحديدا.

نذكر كذلك من هؤلاء الرواد من المحامين التونسيين الأ ساتذة محمد نعمان وحسونة العياشي والشريف الزاوش وحسن القلاطي وأحمد الصافي وصالح فرحات الذين اسسوا وناضلوا في صلب جمعية الشباب التونسي وكذلك في حزب الدستور الذي أسسه عبد العزيز الثعالبي سنة 1920.

ونفسر الإلتزام الوطني لهؤلاء الشباب من المحامين بعنصرين : الأول وعيهم بوضعية بلادهم التي كانت ترزخ تحت نير الإ ستعمار والدينامكية التي نتجت عن ذلك في أوساط النخب التونسية.

العنصر الثاني هي طبيعة الدراسة التي تلقاها هؤلاء الشباب في كليات الحقوق الفرنسية ومضامينها التي كانت تدافع عن قيم المساواة والعدالة والتي حال رجوع

هؤلاء الطلبة الى بلدهم يكتشفون ان تلك المضامين واقعي ا ليس لها وجود في ظل السياسة الإستعمارية.

وتميز حضور المحامين صلب الحزب الدستوري الذي أسسه الشع البي في البعثات التي كانت تتجه إلى فرنسا سواء لمفاوضة السلطات الإستعمارية حول تمكين التونسيين من المزيد من الحقوق المدنية والسياسية أو في إطار تحسيس نخب باريس حول أوضاع التونسيين الصعبة خاصة في بدايات القرن العشرين وما شهدته من مصاعب.

ثم تميزوا بدورهم في الدفاع عن الوطنيين بمناسبة محاكمات "أحداث الجلاز" سنة 1911 وقبلها محاكمة إنتفاضة تالة في 1906 ثم محاكمة النقابيين التونسيين سنة 1925.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن تونس المحامة في بدايات القرن العشرين كانت بطيئة اذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد المحامين التونسيين المسلمين سنة 1914 لم يكن يتعدى السبعة وفي 1923 كان عددهم 10 وفي 1932 لم يتجاوز 24 ثم 31 في 1936 وفي سنة 1947 كان العدد 47 وهذ الأرقام كانت تمثل من 10 بالمائة الى 15 بالمائة من عدد المحامين المسجلين، أما عن الأصول الإجتماعية لهؤلاء المحامين فكانت منحصرة في طبقة البلدية أي س كان العاصمة من أصول المماليك أو المخزن ويخمدرون من العاصمة ويشكلون نسبة 44 بالمائة أو من مدن الساحل في حدود 26 بالمائة.

وبالعودة الى الرؤية السياسية لهؤلاء المحامين في بدايات القرن بعلاقة بالمسألة الوطنية فإنها كانت على غرار ما تميزت به رؤية بقية النخب التي غلبت عليها في البداية المسحة الإصلاحية إذ لم تكن من ضمن مطلبياتها التي رفعتها لسلط الحماية أي حديث عن الإستقلال وإنما كانت مقتصرة عن المطالبة بضرورة إدخال تصليحات سياسية تغطي للتونسيين تقريبا نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين كالإنتخاب وغيره.

وعليه إقتصرت التحركات على النشاط صلب جمعيات كجمعية 'قدماء المعهد الصادقي' او بالكتابة في صحف ك'التونسي' التي يديرها علي باش حامبه.

وكما سبق أن أسلفنا كان التميّز لل محامين التونسيين في ردهات المحاكم الإستعمارية وهنا يتعين التذكير بدور كل من عبد الجليل الزاوش وحسن القلاطي في الدفاع عن الوطنيّين في أحداث الجلاز ثم سرعان ما إلتحقت بهم مجموعة ثانية متركبة من محامين وطنيين نذكر من بينهم أحمد الصافي الطيب جميل وصالح فرحات في حين تميزت مجموعة أخرى بنشاطها التفاوضي مع المستعمر عن طريق المشاركة في بعثات الحزب الدستوري إلى فرنسا كالمحامي صالح بالعجوزة والبشير عكاشة والمحامي التونسي اليهودي إلي زراح سيما سنة 1920.

وبداية من هذه السنة بدأت نتائج التعليم المزدوج العربي الفرنسي التي تم إنتهاجها بإحداث مدارس عصرية الى جانب التعليم الزيتوني كالمعهد الصادقي وتمكن البعض

من خريجه من التونسيين المسلمين من مواصلة تعليمهم بالمعاهد الفرنسية سيما
معهد كارنو ثم بكليات الحقوق الفرنسية بالجزائر وفرنسا وهكذا تحصل على
الاجازة في الحقوق وبها ترسموا بالمحاماة أعداد متزايدة من التونسيين سرعان ما إنخرط
جلهم في الحركة الوطنية عبر الإلتحاق للحزب الدستوري وكونت هذه النخبة
الجديدة التي كان من أبرز الملتحقين اليها الحبيب بورقيبة والطاهر صفر الذين
سرعان ما أعلنوا معارضتهم للسلط الاستعمارية وللحزب القديم وأساليبه
الاصلاحية والنخبوية وهكذا رأى النور على ايديهم سنة 1934 الحزب الدستوري
الجديد الذي كان للمحاميين النصيب الأوفى في قياداته السياسية فإلى جانب
الزعيمين بورقيبة وصفر كان هناك البحري قيقة الهادي نويرة المنجي سليم صالح بن
يوسف الى درجة انه غداة الإلتحاق باستقلال الداخلي سنة 1955 فإنه على الـ17 عضو
المكونين للديوان السريسي 8 منهم محامون.

ويمكن بتتبع المسار المهني والسياسي للمحاميين الوطنيين ملاحظة أن يمكن
تقسيمهم الى صنفين : فمن جهة تفرغ الزعماء الى القيادة السياسية عبر تحمّل
مسؤوليات في المكتب السياسي أو مختلف هياكل الحزب ، في حين تكفل البقية
من القيادات الوسطى أو الصغرى بالدفاع عن الوطنيين امام المحاكم العسكرية
كالطيب غشام والهادي بن علي خفشة والباقي قايد السبسي وعمار الدخلاوي
وفتحي زهير.

وحال تحصل تونس على إستقلالها التحقت معظم هذه الاسماء بالهيكل الرسمية
للدولة الوطنية الحديثة في حين بدأت مسيرة جيل جديد من المعارضة للنظام
الجديد نجد على رأسهم كالعادة محامون من أطياف سياسية مختلفة.